رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ الاستلام ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ القبول ٢٧/ ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٥

مراجعة مقال (Review an article)

On the Egalitarian Value of Electoral Democracy

حول القيمة المساواتية للديمقراطية الانتخابية

مقال نُشره:

Steven Klein, Political Theory, Volume (52), number (5), 2024

على الموقع الالكتروني : .

https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/00905917231217133?a.

مراجعة:

م. د. علياء محمد طارش

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Science

aliaa.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

أعد هذ البحث من قبل الكاتب (ستيفن كلاين) أستاذ النظرية السياسية لقسم الاقتصاد السياسي في كلية العلوم الاجتماعية والسياسات العامة في جامعة (كينجز كولديدج لندن) في المملكة المتحدة، وهو متخصص في موضوعات النظريات الديمقراطية وتحقيق العدالة ودولة الرفاه الاجتماعي والتمكين الديمقراطي في ظل النظام الرأسمالي، يناقش البحث فكرة تحقيق المساواة السياسية بين المواطنين في الديمقراطية الانتخابية بعيداً عن أوليغارشية الديمقراطية التي تركز على "توزيع السلطة" بين مصالح النخب والمواطنين الأكثر ثراء، مقابل إهمال المواطنين العاديين عند الوصول لمرحلة "ما بعد الديمقراطية" التي تتميز باللامبالاة من قبل المواطنين الذين ينظرون إلى الانتخابات بكونها مجرد "طقوس سياسية"، ولأجل تحقيق التوازن بين الديمقراطية والمنافسة الانتخابية وتحقق المساواة السياسية بين الناخبين بعيداً عن المفهوم الفردي والضيق للسلطة السياسية، فقد ظهر مفهوم جديد نسبياً في الفكر السياسي يُعرف بـ "المساواة العَلائقيّة" (Relational Egalitarianism) التي تسعى لتعزيز تكافؤ السلطة التعاونية (Cooperative Power) على مستوى الأفراد والنقابات والجمعيات خلال الاحترام المتبادل وعدم السيطرة من بعضهم على بعض الآخر مما يقود إلى تحقيق التنافس الانتخابي، الذي يمكن له في ظل ظروف معينة وتنظيم مناسب للقوة التعاونية " السلطة التعاونية" أن يعمل تعزيز القيمة المساواتية "المساواة السياسية" في التصويت وفي اتخاذ القرار الجماعي، وينطلق البحث من تساؤل هل تحمل الديمقراطية الانتخابية قيمة مساواتية حقيقية ليس فقط كوسيلة إجرائية لاختيار الحكّام ؟ هذا التساؤل وضع له (كلاين) إجابة توزعت على أربع محاور رئيسة تمثل تساؤل المحور الأول ماذا يعني معادلة القوة؟ اما المحور الثاني فتطرق الى أهمية القوة التعاونية ، أما المحور الثالث تضمن البنية المتساوية للمنافسة الانتخابية ، والمحور الرابع تضمن معادلة القوة التعاونية من خلال المنافسة الانتخابية .

- ماذا يعني معادلة القوة

يشير (كلاين) إلى أن القيمة المساواتية للديمقراطية الانتخابية تكمن في إرساء معادلة "متوازنة للقوة" السياسية بين المواطنين، بغض النظر عن عدم المساواة في الفوارق البنيوية التي تكمن في اختلاف وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي مما يقود إلى تمتع بعض الأفراد بشخصية كاريزمية أو بلاغية، فلا مانع من أن يحظى أصحاب المعرفة بنفوذ واسع يُمنحهم "وزنًا سياسيًا متساويًا" مع باقي المواطنين في عملية التصويت، هذه المعادلة مرتبطة بمبدأ "صوت واحد لكل فرد"، فمثلاً حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والحق في الاحتجاج والتصويت تمثل أساساً أخلاقياً يجسد نموذجًا للمساواة السياسية ويجعل الديمقراطية أكثر من مجرد آلية إجرائية، إذ إنها تمنع سيطرة فئة معينة على المجال السياسي أو في مجال تشكيل القوانين .

وعلى الرغم من أن (كلاين)أكد المساواة الجوهرية بين المواطنين كـ"معادلة قوة" لتحقيق القيمة المساواتية للديمقراطية في التصويت والانتخاب، إلا إنه أغفل التفاوتات الموجودة خارج الإطار الانتخابي المتمثل بتأثير رأس المال والشركات الاقتصادية الكبرى التي تعود ملكيتها للنخب السياسية والاقتصادية التي تحتكر الإعلام والتلاعب بالقوانين لصالحها، وبذلك تصبح الانتخابات أداة لتوزيع القوة الرمزية والسياسية بشكل متكافئ .[١]

كما إن النظرة المساواتية في معادلة القوة التي أوضحها (كلاين) جعلته ينتقد جميع أنواع الديمقراطيات الموجودة في الدول الأوروبية بانتخاباتها وأحزابها السياسية، لصالح فكرة معادلة القوة التي تقوم على مجرد إجراءات شكلية صورية، أما واقعياً فهي لا ترتبط بمدى "قابلية قوة المواطنين المتعادلة" في التصويت على القوانين بشكل مباشر أو الوصول لمفاصل صناعة القرار السياسي، وعليه كان من الاجدر أن يشير (كلاين) أن حكومات الديمقراطيات التمثيلية يمكن أن تلجأ مثلاً للتصويت الإلكتروني لزيادة نسبة المشاركة والتغلب على مشكلة المساواة في التصويت[٢]، لاسيما عصر الحوكمة التفاعلية والذكاء الاصطناعي الذي احدث ثورة في طريقة التفكير وتعامل الحكومات مع ناخبيها ومعالجة القضايا المجتمعية ذات المدى البعيد، ومعرفة الميول السياسية للأفراد؛ بفعل قدرة البيانات الضخمة في المجال لرقمي على تجميع كميات هائلة من المعلومات حول تفضيلات المواطنين السياسية بصورة أكثر شمولاً واستدامة لـ"الديمقراطية التشاركية" .[٣]

ويرى (كلاين) ان مفهوم معادلة القوة يرتبط بتحقيق القيمة المساواتية العلائقية التي تتضمن مبررات ممارسة الديمقراطية وحق الاقتراع المتساوي بين المواطنين، بعيداً عن سيطرة وتعسف الأحزاب السياسية التي تخوض التنافس الانتخابي، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية تنتخب الدوائر الأكثر ليبرالية الديمقراطيين وتنتخب الدوائر الأكثر محافظة الجمهوريين، إلا إن هذا الأمر يصعب تحقيقه في الدول الأوروبية الحديثة التي تلجأ في الانتخابات إلى النظام المختلط الذي يجمع بين العناصر الديمقراطية والارستقراطية أو الدمج بين المبادئ الابستوقراطية والمساواتية .

كان من الاجدر أن يتطرق (كلاين) لتوسيع مفهوم القوة المعادلة ليشمل النفوذ السياسي المستمر من الحملات الإعلامية المؤثرة في القرارات الحكومية والتفضيلات السياسية للأفراد في المجتمعات والدول الأوروبية[٤]، بدلاً من إن يقتصر على عملية التنافس الانتخابي والتصويت المرتبط بالقيمة المساواتية للأفراد الذين في حقيقتهم مختلفين بمستوى وعيهم السياسي ومقدار الحريات المتاحة لهم، فالمشاركة السياسية هي نتاج عمل لمشاريع الحكومات المحلية التي تغيب عنها رضا ومصلحة المواطنين تجاه حكوماتهم[٥]، مما يجعل القوة المعادلة محصورة بنطاق زمني ضيق مرتبط بالانتخابات والتصويت المؤقت الذي يكون احياناً سري، ويحد من جدوى فكرة معادلة القوة التي تفترض المساوة وتوزيع السلطة السياسية بين الأحزاب التي لا تترجم بالضرورة لمساواة قانونية، لأن بعضاً منها ينتهج الصراع والاقصاء وتجاوز القوانين أكثر من التعاون والوصول للسلطة وتداولها، مما يفرغ القيمة المساواتية للديمقراطية من مضمونها القائم على المساوة ويحولها لفوضى لا تراعي الاختلاف والتنوع الثقافي داخل المجتمعات الأوروبية .[٦]

- أهمية القوة التعاونية

يرى (كلاين) أن نظرية القيمة المساواتية للديمقراطية تتحقق من خلال ما يسميه "القوة التعاونية" أي قدرة المواطنين الاحرار والمتساويين على بناء إرادة جماعية مشتركة عبر الحوار والتعاون على صعيد الواقع السياسي، لا عبر مجرد تجميع إرادات فردية متفرقة في العوالم الافتراضية، إذ لابد من التعاون الاجتماعي بين

مختلف الفئات والمجموعات في حلقات تغذية راجعة مساواتية تعزز السلطة التعاونية وتخدم المصالح الاجتماعية على المدى البعيد .

وقد أصاب (كلاين) عندما وضح أن قوة السلطة التعاونية تتولد حولها مخاوف من قبل الأغنياء الذين يحاولون اختيار فرص التأثير المتاحة لهم في المنافسة الانتخابية، فمثلاً في أمريكا على الرغم من وجود حقوق التصويت المتساوية رسمياً بين الأغنياء والافراد العاديين، إلا أن هذا الأمر لا يعني عدم وجود تمايز فتنسيق والقوة التعاونية يتم بين السكان الاغنياء البيض الذين يرون أنهم أجدر بتعزيز نفوذهم السياسي الفعال [٧]، أو مثلاً قوة وهيمنة جماعات الضغط والمصالح المؤيدة للسلاح في أمريكا التي يتردد صدى خطابها بشكل متزايد في خطاب اليمين المتطرف، إذ توظف ثرواتها وقوة سلطتها التعسفية للتأثير في القرار السياسي الرسمي في مجال التسلح لمحاربة الاستبداد، كما هو الحال مع الرابطة الوطنية للبنادق المتطرفة المناهضة لوجود وهوية المسلمين .[٨]

ويحدد (كلاين) مجموعة من الشروط للقوة التعاونية القائمة على المساواة العلائقية منها:

١- وجود معايير قانونية لتنظيم العلاقات الاجتماعية التي ينبغي ان تكون مبنية على الحوار والمساواة والتعاون بدلاً من التبعية والتسلسل الهرمي والتهميش الذي يؤدي إلى غياب القوة التعاونية .

٢- إن يتمتع الأفراد بسلطة متساوية في الاختيار السياسي "الشخص الواحد الصوت الواحد" بعيداً عن هيمنة التحالفات والمساومات.

٣- إن المحافظة على المساواة العلائقية تتطلب انفاذ قانون عادل وتعاوناً طوعياً واسع النطاق، فالرغبة الطوعية في التعاون ستضع حدوداً للقوانين التي يمكن تمريرها من خلال نظام التصويت المتساوي .

وعلى الرغم من الشروط التي وضعها (كلاين) لممارسة القوة الجماعية جعلته يقترب مما طرحه الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) في نظرية الفعل التواصلي(communicative action) ذات البعد القيمي والأخلاقي الذي يسمح بتوليد إرادة جمعية حقيقية ليست افتراضية عبر الحوار العمومي بين النخب والموطنين، يدعم الشرعية الديمقراطية التي هي ليست نتيجة تعاون قسري أو توحيد للأصوات، إنما نتيجة تفاهم متبادل ونقاش حر مفتوح خالٍ من الإكراه[٩]، وهنا كان من الاجدر أن يوضح (كلاين) حدود القوة التعاونية فهي لا تبنى فقط على إرادة الفاعلين السياسيين، إنما تحتاج إلى وجود بنية ثقافية واجتماعية تعزز الثقة المتبادلة بين الافراد والمجموعات الاجتماعية، مما يجعل تصوره لـ"القوة التعاونية" يميل إلى افتراض انسجام مثالي غير واقعي في ظلّ واقع تزايد استقطاب الحركات الشعبوية المتطرفة المعاصرة في أمريكا وأوروبا التي تروج لأفكار العدالة التعاونية بغض النظر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على الهويات القومية واللغات الوطنية من المهاجرين[١٠]، وهو ما تراه الفيلسوفة الألمانية (حنة أرندت) بأن الاختلاف مع الآخرين يعبر عن حقيقة البشر ويشكل شرط التعددية، فالديمقراطية الحقيقية تقوم على المشاركة والتفاعل، وعليه فالتعاون الذي يختزل الديمقراطية إلى "إرادة جماعية واحدة" يهدد حيويتها .[١١]

- البنية المساواتية للممارسة الانتخابية

يُبين (كلاين) أن المساواة في شروط المنافسة الديمقراطية أساس لشرعية العملية الانتخابية وضمان حيوية النظام الديمقراطي، وأصاب حين عد التنافس بين القوى السياسية يفتح المجال أمام تجديد النخب السياسية وتعزز المساءلة ومنع احتكار السلطة، مما يتيح للناخبين فرصة الاختيار الحر بين بدائل متعددة .

لقد اصاب (كلاين) على أن شرعية الانتخابات ونزاهتها تعتمد بشكل أساسي على توازن فرص التنافس بين المرشحين والأحزاب في الوصول إلى الناخبين لعرض البرامج السياسية بحرية وشفافية، وهنا يمكن اللجوء لمجموعة أساليب منها إصدار تصريحات علنية حول البرامج السياسية عندما يتم تشكيل الحكومة، وتوجيه متطوعين لتحشيد المؤيدين تشجيعهم على التصويت، وتنظيم أنشطة لخفض تكلفة التصويت مثل توفير المواصلات إلى مراكز الاقتراع[١٢]. أو العمل مع منظمات المجتمع المدني او جماعات المصالح المتحالفة مع الحزب مثل النقابات لتشجيع أعضائها على التصويت، وعليه تحفز المنافسة الانتخابية الأحزاب السياسية بقوة على ضمان تصويت مؤيديها، بدلاً من تفضيل حزب سياسي واحد في لحظة زمنية واحدة تغيب فيها المساواة مما يؤدي إلى تحيّز العملية الانتخابية لصالح بعض الأطراف أو لصالح حزب واحد أو جماعة ما، ما يضعف ثقة المواطنين في النظام السياسي ويهدد استقرار الحكومة . [١٣]

على الرغم من أن (كلاين) أشار للمساواة الانتخابية وعدالة شروط التنافس بين الأحزاب والمرشحين، لكن كان من الأجدر به بحث قضية الإنفاق الانتخابي وتأثير المنصات الرقمية التي تعد اليوم العامل الأكثر خطراً في عدالة ونزاهة وأمن الانتخابات[١٤]، فالمال السياسي يسمح للأحزاب والمرشحين الأكثر سلطة اقتصادياً بالهيمنة على وسائل الإعلام عبر الحملات الإعلامية، والسيطرة على الفضاء العام للانتخابات وشراء النفوذ السياسي[١٥]، وذلك من خلال الحملات الإلكترونية والإعلانات الممولة المدفوعة الثمن التي تنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي (توتير، إنستغرام، فيس بوك) وتظهر في الهواتف المحمولة لاسيما عند مشاهدة الفيديوات والمسابقات الرياضة، التي تستهدف التلاعب بالرأي العام ومثل ذلك حملة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) للولاية الرئاسية الأولى انفق ٤٤% من ميزانيته الانتخابية على الاعلانات في فيس بوك، مما يعيد إنتاج اللامساواة بين الأحزاب السياسية في ظل وجود قوانين انتخابية متساوية شكلياً[١٦]، وبغياب هذه المعالجة يبقى طرح (كلاين) أقرب إلى التنظير لفكر المساواة والاستقلال الديمقراطي الذي يوازن بين الحرية التنافسية والمساواة في العملية الانتخابية، ولا يلامس التحديات الواقعية التي ترافق التنافس الانتخابي وشرعية نزاهة وتتبع النشاط الفوري للانتخابات ومراكز الاقتراع في عصر السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي الذي بحلول عام ٢٠٥٠ ممكن أن تسمح المنصات الانتخابية لكل ناخب بالوصول لمعلومات موثقة عن المرشحين والمشاركة في تشكيل الاجندات السياسية قبل وبعد الانتخابات .[١٧]

- معادلة القوة التعاونية من خلال المنافسة الانتخابية

يقدّم (كلاين) تصوراً ديمقراطياً يجمع بين التعاون والتنافس، فالتعاون يضمن استقرار النظام السياسي وتنظيمه عبر هيئات مؤسسية "نقابات" تمثل مصالح المجموعات الاجتماعية، أما التنافس فهو بمثابة الآلية

المحركة لتداول السلطة في النظام السياسي، وتكمن شرعية الديمقراطية بتحقيق التوازن بين التعاون والتنافس في العملية الانتخابية .

يشير (كلاين) إلى أن وجود القوة التعاونية بين النخب الحزبية محصور في إطار مساواة لحظية للتصويت المعبر عن تكافؤ القوة التعاونية للاليغارشية الحزبية، وهنا تحتاج المنافسة الانتخابية أن تستكمل بمبادئ أخرى مثل الحوار والتعاون الحقيقي المشترك الذي يعبر عن مصالح الافراد والجماعات والفئات في المجتمع ويحفظ وحدة النظام السياسي[١٨]، وقد أصاب (كلاين) في رؤيته حول وجود شكوك في مدى تحقق معادلة القوة التعاونية لمرحلة ما بعد الديمقراطية التي تفاوت فيها القوة بين قادة الأحزاب والأعضاء الذين يرتبطون مؤسسياً بشكل مسبق بالنقابات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح، إذ أن الأحزاب السياسية لا يمهما سوى الحفاظ على توفير الدعم المالي من النخب الثرية والعملاء والمتبرعين الأكثر تحيزاً لأيديولوجيا الحزب من دون الاهتمام بباقي المواطنين الذين يتم معاملتهم كمواطنين ثانويين. [١٩]

ومع ذلك فأن (كلاين) بتأكيده على الانتقال من التنافس الانتخابي كآلية لتداول السلطة الى التعاون بين الأحزاب كشرط لاستقرار وشرعية السلطة، يجعله مختلف مع عالم السياسة الأمريكي (جوزيف شومبيتر) الذي رأى أن التنافس الانتخابي الديمقراطي مجرد آلية لا تستلزم بالضرورة تعاونًا لاحقاً بين الأحزاب، ويشبه التنافس السياسي الانتخابي لتفضيلات المواطنين والافراد في الساحة السياسية الذين تسعى الأحزاب لجذبهم، مثل التنافس الاقتصادي لتفضيلات المواطنين في السوق الذين يسعى منتجو السلع لجذبهم، وبمجرد تولي منصبهم يبذل المرشحون الناجحون ما في وسعهم لإرضاء الذين صوتوا لهم، وجذب مؤيدين جدد على أمل التصويت لهم مرة أخرى للعودة إلى مناصبهم في الانتخابات التالية .[٢٠] بينما يذهب (كلاين) إلى العكس إذ يرى التعاون جوهراً مكملاً للتنافس يتحقق بشكل تلقائي عبر المؤسسات والنقابات، فأنه هنا أغفل تأثير العوامل الثقافية في الانتقال من التنافس إلى التعاون لمرحلة ما بعد الديمقراطية الانتخابية، الذي يتطلب نجاحه وجود وعي وثقافة سياسية تقوم على الثقة المتبادلة بين المواطنين والأحزاب السياسية أو بين الجماهير والنخب السياسية. وهو ما نبّه إليه (جون رولز) حينما أكد على أن التعاون السياسي يحتاج إلى "إجماع توافقي" قائم على مبادئ العدالة وروح التسوية في الليبرالية السياسية، فهده فضائل ينبغي ان تتجسد في شخصية وسلوك المواطنين العام، وليس مجرد ترتيبات مؤسساتية تلقائية .[٢١]

وفي الختام قدّم (كلاين) إسهاماً فكرياً مهماً وإضافة تنظيرية مهمّة في حقل الفكر الديمقراطي لاسيما في إعادة صياغة القيمة المساواتية للديمقراطية الانتخابية عبر مقاربة جدلية تجمع بين القوة والتعاون والمساواة، بعيداً عن النظرة التي تعد الديمقراطية الانتخابية نظاماً اوليغارشياً أو ارستقراطياً بطبيعته التي تنشأ طبقة من السياسيين المنتخبين الذين يقفون فوق الشعب، مشيراً إن الديمقراطية لا تكتفي بمبدأ "شخص واحد صوت واحد" كحق فردي يعبر من خلاله الافراد والناس عن تفضيلاتهم السياسية من دون قيد أو شرط، إنما تحتاج إلى بنية عادلة للمنافسة ذات بعد جماعي، فالتصويت كممارسة جماعية ينبغي أن تتضمن أولاً تكافؤ القوة التعاونية وتوازن فرص الوصول إلى جوهر العملية الانتخابية، وتعزيز القوة التعاونية بشكل إيجابي بين المجتمع المدني

والأحزاب، والمزاوجة بين التنافس الذي يحرّك تداول السلطة، وبين التعاون الذي يحفظ الاستقرار في النظام السياسي والتواصل مع السلطة التعاونية. وعليه فالقيمة المساواتية في الديمقراطية الانتخابية ليست مجرد تنظير لقيمة معيارية، إنما مشروع عملي يتطلب وجود مؤسسات عادلة، ووعي وثقافة سياسية داعمة، وآليات رقابة فعّالة على صعيد الواقع تكفل توازن التنافس وتُبقي التعاون ممكناً.

الهوامش

[1] Toshio Yamazaki, German Business Management: A Japanese Perspective on Regional Development Factors, Springer Japan,2013,London,2013, P 76.

[2] Sandra Seubert, Oliver Eberl and Daniel Gaus, Political inequality and democratic empowerment in the European Union: the role of the European Parliament, In a group of authors: Democratic Empowerment in the European Union, Edited by: David Levi-Faur & Frans van Waarden, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2018, P 57.

[3] Zafer Kuş, Artificial Intelligence and the Advancement of Civic and Political Engagement: Opportunities and Challenges for Democracy, In a group of authors: Digital Citizenship and the Future of AI Engagement, Ethics, and Privacy, Edited by: Mahmoud M.KH. Hawamdeh, IGI Global Scientific Publishing, USA, 2025 ,P175 .

[4] Mel van Elteren ,Deconstructing Digital Capitalism and the Smart Society, McFarland and Company , Inc ,USA, Publishers P47.

[5] María del Mar Gálvez-Rodrihuez & Arturo Haro-de-Rosario& Maria del Carmen Caba-Perez, A Comparative View of Citizen Engagement in Social Media of Local Governments From North American Countries, In a group of authors: Civic Engagement and Politics Concepts, Methodologies, Tools, and Applications , Edited by: Information Resources Management Association , IGI Global, USA,2025, P 485.

[6]David John Harris, Michael O'Boyle , Carla Buckley , Ed Bates, Law of the European Convention on Human Rights, Oxford University Press ,UK, 2023, P 956.

[7]Ron Eyerman, The Making of White American Identity, Oxford University Press, USA, 2022, P 62.

[8] The New York Times Editorial Staff, Political Extremism: How Fringe Groups Operate, First published, Rosen Publishing Group ,new York,2020, P 130 .

[9] Mary F. Scudder and Molly Scudder and Stephen K. White, The Two Faces of Democracy :Decentering Agonism and Deliberation, Oxford University Press, 2023,UK, PP28-29.

[10] Rosemary Salomone, The Rise of English: Global Politics and the Power of Language, Oxford University Press, UK,2022, p33.

[11]Rod Dacombe, Rethinking Civic Participation in Democratic Theory and Practice, Palgrave Macmillan ,UK , 2018 P27.

[12]Kevin Pallister, Election Administration and the Politics of Voter Access, First published, Taylor & Francis , New York 2017, P207.

[13] Nicole Bolleyer , Civil Society's Democratic Potential: Organizational Trade-Offs Between Participation and Representation, Oxford University Press, UK,2024, P71.

[14] Sead Alihodzic and Maurice Mboula and Jean-Claude Didier Enguelegue and Idayat Hassan, Guide to Risk Factors for Elections in the G5 Sahel Region: Factors Internal to the Electoral Process, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Stockholm, Sweden, 2020, P18.

[15] John Gerring and Wouter Veenendaal , Population and Politics : The Impact of Scale, Cambridge University Press, UK, 2020, P174.

[16] Richard J. Semiatin, Campaigns on the Cutting Edge, SAGE Publications,UK, 2021,p210

[17] Michael Turk ,CHAPTER 4 SOCIAL AND NEW MEDIA CAMPAIGNS ADVANTAGE OR SOURCE OF DISINFORMATION? In 8 Actions for 2050, Polidemia Editorial,USA, 2050, P96.

[18] Joanna Podgórska-Rykała, Deliberative Democracy, Public Policy, and Local Government, First published, Taylor & Francis, New York ,2024, p60.

[19] Samuel Ely Bagg , The Dispersion of Power: A Critical Realist Theory of Democracy, Oxford University Press, UK, 2024, P47.

[20] Richard Dagger, Playing Fair with Imprisonment in Democratic Theory and Mass Incarceration , Edited by: Albert Dzur snd Ian Loader and Richard Sparks , Oxford University Press, UK, 2016 , P72.

[21] ROBERTO LUPPI, Virtue, in John Rawls and the Common Good, Edited by: Roberto Luppi, Taylor & Francis, New York, 2021, P242.